

Distr.: General
29 May 2024
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023 - 24 تموز/يوليه 2024

البند 12 (و) و (ز) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى:

البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع

التنمية المستدامة في منطقة الساحل

تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق
إلى جنوب السودان ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام*

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بمقرري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 352/2023 و 353/2023، لمحة عامة عن الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان ومنطقة الساحل منذ صدور التقرير السابق (E/2023/92).

* تأخر تقديم هذا التقرير بغية تضمينه أحدث المعلومات.

270624 200624 24-09569 (A)



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - أعد هذا التقرير عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 352/2023 الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يعرض عليه في دورته لعام 2024 تقريراً عن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان لكي ينظر فيه. وفي وقت لاحق، طلب المجلس في مقرره 353/2023 إلى الأمين العام أن يقدم إليه في دورته لعام 2024 تقريراً عن كيفية تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لأنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق من أجل تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الساحل.

ثانياً - جنوب السودان

ألف - السياق القطري

2 - واجه جنوب السودان تحديات متعددة ومعقدة منذ أن نال استقلاله في عام 2011. ومن بين التحديات الإنمائية الرئيسية التي يواجهها بطء تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، والاعتماد الكبير على النفط، والعنف السائد على المستوى دون الوطني، والفيضانات المرتبطة بتغير المناخ، وموجات الجفاف والحر، مما يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والنزوح الداخلي وحالة الضعف بين أفراد المجتمعات المحلية في جنوب السودان، وهي مجتمعات تعاني أصلاً من التهميش.

3 - وقد وُقِع اتفاق السلام المنشط في 12 أيلول/سبتمبر 2018. ونظراً للتأخيرات التي طرأت في تنفيذ الاتفاق وعدم الوفاء بمعظم أحكامه، مددت الأطراف في الاتفاق فترته الانتقالية لمدة 24 شهراً، من 22 شباط/فبراير 2023 إلى 22 شباط/فبراير 2025⁽¹⁾. وتشمل الأحكام المتفق عليها بشأن خريطة الطريق الجديدة إنجاز ما يلزم من أنشطة ما قبل الانتخابات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في كانون الأول/ديسمبر 2024، أي قبل نهاية الفترة الانتقالية بشهرين. وفيما يلي بعض المهام الرئيسية التي اتفقت عليها الأطراف في خريطة الطريق والتي ظلت دون تنفيذ حتى 15 آذار/مارس 2024⁽²⁾:

(أ) سن مشروع قانون (تعديل) قانون جهاز الأمن الوطني المنقح (عام) 2023 لأغراض منها تهيئة حيز مدني وسياسي مؤات لمشاركة المواطنين في شؤون الحوكمة وعملية وضع الدستور والانتخابات؛

(ب) إنجاز عملية الإصلاح القضائي وتوفير التمويل الكافي للمؤسسات الثلاث المنشأة حديثاً، وهي مجلس الأحزاب السياسية، والمفوضية القومية لمراجعة الدستور، والمفوضية القومية للانتخابات، لتمكينها من الوفاء بولاياتها؛

(ج) الانتهاء من المرحلتين الأولى والثانية من عمليتي توحيد القوات ونشرها لإرساء الأمن في جميع أنحاء البلد، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(د) إنشاء الصندوق أو المجلس الخاص لإعادة الإعمار وعقد مؤتمر للمانحين من أجل جنوب السودان بغية التماس الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق؛

(1) قرار اتخذ في الاجتماع الاستثنائي الثاني الذي عقدته اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، جوبا، في 1 أيلول/سبتمبر 2022.

(2) اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، الوثيقة RJMEC/C/2024/L/158.

(هـ) تنفيذ الأطر القانونية والسياساتية المتعلقة بإصلاحات إدارة المالية العامة (هيئة المشتريات العامة والتصرف في الأصول، ومراجعة الحسابات، وقانون تنظيم العمل المصرفي، وكشوف المرتبات) التي تعزز الشفافية والمساءلة في القطاعين الاقتصادي والمالي؛

(و) إنشاء وتفعيل لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وهيئة التعويض وجبر الضرر؛

(ز) صياغة واعتماد الدستور الدائم وفقاً لقانون عملية وضع الدستور (عام 2022) لتوجيه إجراء الانتخابات.

4 - وثمة شواغل تساور الأطراف الرئيسية في اتفاق السلام المنشط والأطراف الموقعة عليه والجهات الضامنة للسلام في إطاره بشأن إمكانية الانتهاء من تنفيذ الأحكام التي لم تُنفذ بعد وإجراء الانتخابات خلال الفترة المتبقية حتى نهاية الإطار الزمني الممدد. وتجري المفاوضات للاتفاق على سبل المضي قدماً فيما يتعلق بأحكام الاتفاق التي لم تُنفذ بعد.

5 - ولا تزال الحالة الإنسانية مروعة، إذ يحتاج ملايين الأشخاص إلى مساعدة. ووفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان لعام 2024، يحتاج حوالي 9 ملايين شخص في البلد إلى مساعدات إنسانية تشمل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية. وحتى 8 نيسان/أبريل 2024، تم تمويل نسبة 19,3 في المائة من مجموع الاحتياجات المالية وقدرها 1,8 بليون دولار⁽³⁾. ونتيجة للأزمة الإنسانية الناجمة عن الفيضانات والنزاعات، بات هناك أكثر من 2,1 مليون نازح داخلياً. وبحلول 21 نيسان/أبريل 2024، كان هناك 509 901 من اللاجئين، ومعظمهم من السودان، الذين يلتمسون اللجوء في جنوب السودان في عام 2024.

6 - وفي جنوب السودان، يعتمد السكان في كسب معيشتهم بنسبة 80 في المائة على الزراعة البعلية التقليدية، أو زراعة المحاصيل، أو الرعي، أو تربية الحيوانات. ولا تزال الصدمات المناخية تؤدي إلى تقادم حالة الأمن الغذائي الهشة أصلاً في البلد. وقد ساهم ذلك في فقدان القدرة على إنتاج المحاصيل وفقدان الأراضي الصالحة للرعي، والتدهور البيئي، والتنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة، الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى تأجيج النزاعات وزيادة تقويض سبل العيش.

7 - وقد تدهورت حالة الأمن الغذائي نتيجة لصدمة متعددة، منها الفيضانات والنزاع الجاري والنزوح وارتفاع تكلفة المعيشة. ووفقاً لتحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، من المتوقع أن يواجه 7,1 ملايين من أصل عدد السكان البالغ 12,4 مليون نسمة في جنوب السودان (57,26 في المائة من السكان)، خلال ذروة موسم الجذب (نيسان/أبريل - تموز/يوليه 2024)، استفحال حالة انعدام الأمن الغذائي تصل إلى مستوى الأزمة - أي ما يعادل المستوى 3 أو ما فوق ذلك.

8 - ولا يزال الوضع الاقتصادي محفوفاً بالصعوبات، في ظل اعتماد البلد الشديد على صادرات النفط، وتزايد معدل التضخم، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع مستويات الديون. وتمثل صادرات النفط جلّ عائدات

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan 2024: country snapshot for 2024", (3) <https://fts.unocha.org/countries/211/>، متاح على الرابط التالي: <https://fts.unocha.org/countries/211/summary/2024>.

التصدير في البلد، حيث تسهم بأكثر من 90 في المائة من إجمالي إيرادات الحكومة⁽⁴⁾. وقد تأثرت الإيرادات النفطية للحكومة بالأزمة التي تشهدها السودان والتي أدت إلى إغلاق بعض حقول إنتاج النفط، وتفاقم حالة انعدام الأمن في البحر الأحمر، مما تسبب في حالات تأخير في عمليات التصدير نتج عنها تأخر في دفع مرتبات الموظفين المدنيين وأفراد القوات المسلحة بلغت مدته ستة أشهر.

9 - وأقر المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، في 11 آب/أغسطس 2023، ميزانية السنة المالية 2024/2023 بنفقات قدرها 2,1 تريليون جنيه جنوب سوداني (2,3 بليون دولار) وإيرادات قدرها 1,8 تريليون جنيه جنوب سوداني (2,0 بليون دولار) مع عجز في الميزانية قدره 267 بليون جنيه جنوب سوداني (291 مليون دولار)⁽⁵⁾. وتقل ميزانية السنة المالية 2024/2023 عن ميزانية السنة المالية 2023/2022 بنسبة 28 في المائة (906 ملايين دولار)⁽⁶⁾. وتمول نسبة اثنين وسبعين في المائة تقريبا من الميزانية عن طريق الإيرادات النفطية، و 12 في المائة عن طريق الإيرادات غير النفطية، و 3 في المائة عن طريق المنح، في حين يمكن تمويل نسبة العجز المتبقية وقدرها 13 في المائة عن طريق الاقتراض.

10 - وانخفضت قيمة جنيه جنوب السودان بنسبة 47 في المائة من 1 087 جنيه جنوب سوداني لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة في 2 كانون الثاني/يناير 2024 إلى 1 603 جنيه جنوب سوداني لكل دولار في 2 نيسان/أبريل 2024 بسبب النقص في توافر العملة الصعبة في السوق. وخفض بنك جنوب السودان كمية دولارات الولايات المتحدة المعروضة للبيع بالمزاد العلني الأسبوعي من 10 ملايين إلى 5 ملايين من دولارات الولايات المتحدة بسبب انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي. وعلاوة على ذلك، يعتمد البلد اعتمادا كبيرا على واردات البضائع والسلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية والنفط المكرر. وتعمل الحكومة على تنويع الاقتصاد بدلا من اعتماده على النفط واجتذاب الاستثمار، ولكن وتيرة التقدم المحرز في هذا الصدد بطيئة. وقد تعثرت الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز النمو في القطاع الزراعي بسبب انعدام الأمن وتغير المناخ وضعف البنية التحتية، مما يساهم في انخفاض الإنتاج في جميع أنحاء البلد. ولا يُزرع حاليا سوى حوالي 4 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في جنوب السودان، وهي تُروى بمياه الأمطار بسبب محدودية شبكة الري، وتنتج كميات منخفضة من الغلة، على الرغم من الإمكانيات الزراعية الهائلة غير المستغلة. والبلد معرض أيضا للخطر الذي تشكله حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

باء - المسائل الإنمائية الرئيسية

11 - لا يزال جنوب السودان يواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب النزاع وعدم الاستقرار الاقتصادي والبنية التحتية المحدودة. وثمة عراقيل جسيمة تحول دون تمكن البلد من إحراز تقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تعزى إلى النزاع الذي بدأ في عام 2013 وانتهى بتوقيع اتفاق السلام المنشط في عام 2018 وما تلاه من تشكيل الحكومة الانتقالية في عام 2020. فقد أسفر

(4) في عام 2021، جاء على رأس قائمة الصادرات من جنوب السودان النفط الخام (455 مليون دولار)، والنفط المكرر (84,9 مليون دولار)، ومحاصيل الأعلاف (9,75 ملايين دولار)، والصلب (2,1 مليون دولار)، ولحوم الأغنام والماعز (1,99 مليون دولار).

(5) Emmanuel J. Akile, "Parliament passes budget with 400 per cent salary adjustment", Eye Radio, 11 August 2023.

(6) بلغت القيمة المفترضة لسعري الصرف الرسمي والموازي للسنة المالية 2024/2023 ما قدره 917 جنيه جنوب سوداني لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة و 1 129,6 جنيه جنوب سوداني لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة على التوالي.

ذلك عن تحديات إنسانية وإنمائية كبيرة، من قبيل نزوح الملايين من الناس، وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، ومحدودية فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى. ومن مجموع عدد يقدر بحوالي 12,4 مليون شخص يعيشون داخل حدود البلد، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 8 ملايين شخص يعيشون في فقر مدقع (مما يؤثر على التقدم المُحرز صوب تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) ويحتاجون إلى قدر معين من المساعدة الإنسانية. ويعاني أكثر من 7,1 ملايين شخص من استفحال حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية حيث تظهر على الأطفال آثار التقرم والهزال (مما يؤثر على التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).

12 - ولم يحرز في السنوات الأخيرة تقدم يُذكر أو لم يحرز أي تقدم على الإطلاق بشأن تحقيق الأهداف من 3 إلى 6 من أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال متوسط العمر المتوقع عند الولادة من أدنى المعدلات في العالم إذ بلغ 56,4 سنة للرجال و 59,4 سنة للنساء في عام 2019 (وفقا لأحدث البيانات المتاحة). وأما نسبة الوفيات النفاسية فهي الأعلى في العالم إذ بلغت 789 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في عام 2019. وغالبية السكان لا يستخدمون مصادر المياه المُدارة بشكل آمن، ويشربون مياه ملوثة في المنازل، ويمارسون التغوط في العراء. ويسهم عدم وجود مرافق كافية وممارسات ملائمة فيما يتعلق بالمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي في سوء الأحوال الصحية والتغذية. ويعاني البلد أيضا من أحد أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في العالم إذ يبلغ 27 في المائة من عدد السكان البالغين (15 في المائة بالنسبة للنساء)⁽⁷⁾، في حين يُقدر عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس بزهاء 2,8 مليون طفل (59 في المائة من مجموع عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات و 17 سنة، وتشكل الفتيات نسبة 53 في المائة منهم). وهناك فرص محدودة أمام الشباب للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ذلك أن الطلب يفوق العرض بكثير.

13 - ولا تزال الممارسات الضارة الناجمة عن عدم كفاية التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة، مثل العنف الجنساني والتمييز وزواج الأطفال والإنجاب في سن مبكرة، تضع مزيدا من العقبات أمام النساء والفتيات. وتترسخ هذه الممارسات بسبب النزاع الدائر، وفي كثير من الأحيان بسبب ضعف نظم الدعم المجتمعي والاجتماعي، وضعف القدرات ونقص الاستثمارات اللازمة لمنع العنف الجنساني والتصدي له. وثمة أيضا نقص كبير في الاستثمارات الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية، حيث يجري توفير معظم التحويلات النقدية، وبرامج الغذاء مقابل الأصول، ودعم سُبل العيش من خلال التمويل المقدم من المانحين. والاعتماد الكبير على المانحين هو نمط متكرر في القطاع الاجتماعي بأكمله، مما يؤثر على إمكانية الوصول إليه واستدامته، ويؤثر سلبا على عمليات بناء المؤسسات في الأجلين المتوسط والطويل على المستوى المركزي ومستوى الولايات. وهناك محدودية شديدة في النظم والقدرات المؤسسية فيما يتعلق بصياغة السياسات وتخطيطها وتصميمها وتنفيذها ورصدها والإشراف عليها، بما في ذلك توليد البيانات واستخدامها، وهو ما ينعكس سلبا على توجيه الخدمات الأساسية وتقديمها.

14 - وقد حالت الفيضانات وموجات الجفاف وحالة انعدام الأمن دون وصول العديد من الأسر المعيشية، لا سيما الأسر المعيشية التي تعيلها المرأة، إلى الأراضي الزراعية خلال فترات العرس والزرع والحصاد. وأثرت على الإنتاج الزراعي وأدت إلى تفاقم النزاعات على المراعي وسبل العيش. وعلى الرغم من

(7) World Bank, World Development Indicators 2022، متاح على الرابط التالي: <https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators>

أن قانون الأراضي (2009) يسمح لجميع المواطنين بامتلاك الأراضي والوصول إليها بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم، لا يزال العديد من النساء يتعرضن للتمييز بسبب القوانين والممارسات الأبوية.

15 - والبنية التحتية للطاقة غير متطورة بالقدر الكافي وخطوط الاتصال بشبكة الكهرباء محدودة ومستويات الاستثمار فيها منخفضة. ولا يحصل على الكهرباء سوى نسبة تقل عن 8 في المائة من السكان. وتعتمد غالبية السكان على وقود الكتلة الأحيائية التقليدية لأغراض الطهي والتدفئة، مما يسهم في إزالة الغابات وتلوث الهواء الداخلي وحدوث مشاكل صحية على المدى الطويل.

16 - والنسبة المعبّدة من شبكة الطرق الممتدة لمسافة 20 000 كيلومتر في جنوب السودان لا تتجاوز واحد في المائة. ولا يشكل ذلك عائقا كبيرا أمام التجارة وتكامل الأسواق فحسب، بل يسهم أيضا في ارتفاع تكلفة إيصال المساعدة الإنسانية. وقد أدى ضعف البنى التحتية للنقل والاتصالات إلى استمرار التهميش وعدم المساواة في الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية.

17 - وتتسم دورة الميزانية الوطنية بضعف الرقابة وعدم مراعاتها للمنظور الجنساني. وثمة تباينات كبيرة على مستوى المخصصات والتنفيذ والإنفاق في كل سنة مالية. وهناك نقص في تمويل كل من قطاعات الخدمات (خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية) والقطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة.

18 - ولم تبدأ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على النحو المتوخى في اتفاق السلام المنشط لأسباب منها عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بتوحيد القوات وقيود التمويل التي تواجهها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، نُظمت حملات على مستوى الولايات لنزع سلاح المدنيين. وتعاني وكالات إنفاذ القانون من نقص شديد في الموارد، وانخفاض قدرتها على إلقاء القبض على المشتبه بهم وإحالتهم إلى المحكمة. وهناك اكتظاظ في السجون ومراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد، حيث يخضع العديد من السجناء لفترات طويلة من الاحتجاز دون محاكمة.

19 - وأعطت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة الأولوية للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية). ووفقا لأطراف الحكومة الانتقالية، فإن التقدم المحرز في تحقيق ذلك الهدف سيكون بمثابة "عامل تمكين" لفتح مسارات في مجالات أخرى من أهداف التنمية المستدامة وإرساء الأسس من أجل تحقيق تنمية أطول أجلا، ذلك أن إحراز تقدم طويل الأجل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جنوب السودان سيتطلب زيادة إدماج الفئات المهمشة وزيادة المساواة في مجالي السياسة والحوكمة.

20 - وتتماشى الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المنقحة لجنوب السودان (2021-2024) مع كل من خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على السلام والحوكمة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة؛ والتنوع الاقتصادي، والقدرة على الصمود، والنمو الاقتصادي، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتمكين المرأة والشباب.

جيم - نهج الأمم المتحدة وما تتخذه من تدابير الاستجابة

21 - وضعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جنوب السودان إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 الذي يوضح ما تقدمه جميع مؤسسات الأمم المتحدة لدعم الأولويات الوطنية للبلد على نطاق جميع الأبعاد. ويتألف إطار التعاون من أربع أولويات استراتيجية مترابطة يعزز بعضها بعضا، ألا وهي: (أ) توطيد السلام والحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع دعما

لتحقيق الأهداف 5 و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) نمو الاقتصاد وتبويجه على نحو مستدام؛ و (ج) التنمية الاجتماعية مع حماية أشد الفئات ضعفاً؛ و (د) تمكين المرأة والشباب من أجل التنمية المستدامة، مع التركيز على المنظومات الغذائية والتعليم والصحة والعمل المناخي. والمتوخى من تحديد هذه الأولويات بشكل عام هو المساهمة في إحراز تقدم بشأن جميع أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بإرساء الأسس اللازمة لتعافي البلد وتقدمه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يظل من المهم أن تواصل الأمم المتحدة تعاونها مع الدوائر السياسية في جنوب السودان من خلال الرؤية الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ونهج الدعم المتكامل والمنسق لمبادرة وحدة الأداء في الأمم المتحدة من أجل تنفيذ اتفاق السلام المنشط (بما في ذلك عن طريق الصندوق الاستثماري لتحقيق المصالحة والاستقرار وبناء القدرة على الصمود وصندوق بناء السلام)، ودعم بناء المؤسسات الانتخابية (بالاشتراك بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وذلك نظراً للفترة السياسية الحرجة التي يمر بها جنوب السودان في عام 2024.

22 - وفي كانون الثاني/يناير 2024، نظمت وزارة المالية والتخطيط حلقة عمل عن برنامج إعداد خطة الموازنة للسنة المالية 2024-2025 عرضت خلالها الوزارات والإدارات والوكالات التقدم المحرز والأولويات المحددة في قطاعاتها. وخلال حلقة العمل، اتفق الموظفون المسؤولون عن المحاسبة على تمديد فترة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية المنقحة لمدة عام واحد من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025، رهنا بموافقة مجلس الوزراء والرئاسة. وطلب فريق الأمم المتحدة القطري في جنوب السودان تمديد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لمدة عام واحد حتى كانون الأول/ديسمبر 2026.

23 - وفي إطار تنفيذ خطة عام 2030، يقدم الفريق القطري الدعم لحكومة جنوب السودان في استعراضها الوطني الطوعي الأول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي سيعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في نيويورك في تموز/يوليه 2024. وقدم جنوب السودان الرسائل الرئيسية المنبثقة عن استعراضه الوطني الطوعي في المنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة الذي عقد في الفترة من 23 إلى 25 نيسان/أبريل 2024 في أديس أبابا. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة ككل، بقيادة نائبة الممثل الخاص للأمين العام والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، على تقديم المساعدة التقنية والدعم المالي لعملية الاستعراض الوطني الطوعي.

24 - ومن المتوقع أن يؤدي النهج المتكامل الذي بدأ العمل به في عام 2023 في مكتب نائبة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية إلى توفير مستوى أفضل من التنسيق والتعاون بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والفريق القطري للعمل الإنساني وفريق الأمم المتحدة القطري وبناء أوجه التآزر والاتساق في تدابير الاستجابة التي تتخذها الأمم المتحدة. وقد تم أيضاً توسيع نطاق التنسيق بين الأمم المتحدة والحكومة على المستوى الوطني ومستوى الولايات، بما في ذلك إنشاء لجنة توجيهية مشتركة معنية بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وصندوق بناء السلام. وعلاوة على ذلك، جرى على أساس تجريبي الأخذ بنهج اللامركزية في تنفيذ مهام المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في عام 2023 في ثلاث ولايات - غرب بحر الغزال، والوحدة، وأعلي النيل - بهدف تيسير إجراء تنسيق أفضل ضمن الإجراءات الإنمائية والإنسانية وفيما بينها.

25 - وتجري مناقشات مع الشركاء على المستوى القطري بشأن إمكانية مواءمة واستخدام الأموال من الصندوق الاستثماري لتحقيق المصالحة والاستقرار وبناء القدرة على الصمود وصندوق بناء السلام

والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الخيارات المتاحة لإجراء تبادلات بين المبادرات وأوجه التأزر الممكنة لدعم أنشطة جمع الأموال والتمويل. وينطوي ذلك أيضا على تحديد سبل الانتقال من تمويل فرادي المشاريع إلى تمويل النتائج من خلال توسيع حافزات المشاريع.

26 - وتواصل نائبة الممثل الخاص للأمين العام والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية لجنوب السودان والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للسودان، بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، قيادة برنامج أبيي المشترك وتنسيق تنفيذه على نطاق ركائز السلام والشؤون الإنسانية والتنمية من أجل التصدي للنزاعات وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتعزيز تماسكها. ويتمثل الهدف العام للبرنامج المشترك في التخفيف من حدة النزاع، والحفاظ على الاستقرار، وتعزيز المصالحة بين القبائل، وتيسير عودة النازحين، وتهيئة الظروف المواتية لبيئة شاملة للجميع من أجل السلام والنهوض بقدرة النساء والشباب والمجتمعات المحلية الضعيفة المستهدفة في جميع أنحاء أبيي على الصمود. ويتمشى ذلك مع قرار مجلس الأمن 2609 (2021)، الذي دعا فيه المجلس القوة الأمنية المؤقتة إلى التنسيق مع الإدارة التي عينتها جوبا في أبيي وإدارة قبيلة المسيرية في المجلد والإدارة التي عينتها الخرطوم، باستخدام الخبرة المدنية الملائمة، للحفاظ على الاستقرار وتعزيز المصالحة بين القبائل، وتيسير عودة النازحين إلى قراهم وتقديم الخدمات.

27 - وهناك مبادرات جارية في قطاع الطاقة لتحسين إمكانية الحصول على الطاقة في جنوب السودان، بما في ذلك المشروع الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز الطاقة المتجددة لأغراض الاستخدامات الإنتاجية في جنوب السودان وتركيب محطات الطاقة الشمسية لتيسير تقديم الخدمات في قطاع الصحة في جنوب السودان، من أجل زيادة فرص الحصول على إمدادات الطاقة وتحسين موثوقيتها من خلال مصادر الطاقة المتجددة.

28 - ويوجد تعاون مستمر بين الأمم المتحدة في جنوب السودان والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي. ويعمل البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع المؤسستين لدعم حكومة جنوب السودان في تنفيذ خطة إصلاح آلية المالية العامة على النحو الذي يقتضيه الفصل الرابع من اتفاق السلام المنشط. وقد قامت هذه الجهات بإيفاد موظفين تقنيين إلى وزارة المالية والتخطيط لدعم عملية الإصلاح. وفي عام 2024، التمس البنك الدولي من فريق الأمم المتحدة القطري مدخلات لخطة الاستراتيجية لجنوب السودان.

دال - سبل المضي قدما في أعمال الأمم المتحدة وأنشطة الدعم التي ستضطلع بها مستقبلا في جنوب السودان

29 - ستواصل الأمم المتحدة في جنوب السودان تقديم الدعم لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بغية دفع عجلة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وستواصل الأمم المتحدة سعيها إلى القيام بما يلي:

(أ) دعم جهود بناء السلام في جنوب السودان عن طريق مشاريع صندوق بناء السلام والعمل المستمر مع لجنة بناء السلام، من خلال تعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع التي تعطي الأولوية لتوَلّي النساء والشباب دور القيادة في عمليات صنع السلام والعمليات السياسية ومشاركتهم فيها؛

- (ب) تنفيذ خطة التوطين وتحقيق اللامركزية في البرامج وأنشطة الدعم المضطلع بها على أساس المناطق، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة وإيجاد حلول دائمة ومستدامة، وتوفير فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتهيئة الظروف المواتية لعودة السكان النازحين؛
- (ج) بناء وتعزيز آليات التنسيق على الصعيد الوطني وصعيد الولايات للاستفادة من أوجه التآزر وتجنب ازدواجية التدخلات وضمان المشاركة المستمرة لتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة؛
- (د) إيلاء الأولوية للاستثمارات الاستراتيجية والتحفيزية لدعم تنفيذ اتفاق السلام المنشط وتخطيط الأمم المتحدة للانتقال المبكر؛
- (هـ) تعزيز التعاون بين فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بشأن تنفيذ استراتيجية الانتقال المبكر التي وضعها الأمين العام وقدمها إلى مجلس الأمن في عام 2023، وكذلك الجوانب المتعلقة ببناء السلام والحوكمة لإيجاد أوجه التآزر بشأن سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحماية، والعمل المناخي، والطاقة، بما في ذلك تطوير مصادر الطاقة المتجددة؛
- (و) وضع وتنفيذ برامج مشتركة بشأن المنظومات الغذائية والتعليم والصحة والعمل المناخي يسترشد فيها بإطار التعاون لحفز التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جنوب السودان وتسريع وتيرته؛
- (ز) الدعوة إلى زيادة الاستثمارات في جمع البيانات وإدارتها، والبنية التحتية، وإدارة المعارف، وإدارة المخاطر، والابتكار والبحوث والتكنولوجيا، بما في ذلك الرقمنة والحوكمة الإلكترونية، وإدخال تغييرات في طرائق تقديم الخدمات من خلال زيادة التمويل العام بقدر كبير؛
- (ح) إشراك حكومة جنوب السودان لعقد مؤتمر للمانحين من أجل البلد بغية التماس الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام المنشط.

هاء - التوصيات

- 30 - قد تود الدول الأعضاء النظر في التوصيات التالية لدعم تنفيذ أنشطة تقديم الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان:
- (أ) ينبغي للشركاء في التنمية استكشاف حلول شاملة لدعم الناس والمجتمعات المحلية ووضعها في الصدارة مع ضمان الاتساق بين أنشطة السلام والأنشطة الإنسانية والإنمائية؛
- (ب) ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من الزخم الناتج عن الجهود المبذولة لتعزيز الحلول الدائمة عن طريق تقديم برامج تلبي كل من الاحتياجات الفورية الناجمة عن حالات الطوارئ والكوارث، والحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود وتحقيق التنمية على مدى أطول. ويتطلب ذلك تمويلاً مرناً وطويلاً الأجل؛
- (ج) ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لوضع نهج طويل الأجل وشامل وجامع لمواجهة التحديات المتعلقة بالطاقة والأمن الغذائي وتحويل المنظومات الغذائية والخدمات الأساسية والحوكمة والاقتصاد في جنوب السودان، وأن ينهض بالتنوع والتحول في الميدان الاقتصادي وبالانتقال إلى الطاقة النظيفة؛

(د) ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم السياسي اللازم للأطراف في اتفاق السلام المنشط للتغلب على التحديات السياسية الراهنة التي تعترض التنفيذ الكامل للاتفاق، الذي من شأنه أن يعزز جهود البلد الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد يشمل ذلك تقديم الدعم من أجل عملية وضع الدستور الدائم، وإيجاد حيز سياسي ومدني، وتسوية النزاعات القبلية، وتقديم المساعدة التقنية والمشورة في سياق أعمال التحضير للانتخابات؛

(هـ) ينبغي للمجتمع الدولي الاستفادة من النجاح الذي حققه أول مؤتمر دولي بشأن القيادة التحولية للمرأة، الذي عُقد في جنوب السودان في شباط/فبراير 2023 لدعم الجهود الرامية إلى ضمان تمكين النساء والشباب وإشراكهم ومشاركتهم بشكل هادف في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي صنع القرار، خصوصا وأن البلد يستعد لإجراء انتخابات؛

(و) ينبغي للمجتمع الدولي العمل مع جنوب السودان لتعزيز الجهود المبذولة بشأن الإصلاحات الجارية في آلية المالية العامة وتنويع الاقتصاد لزيادة موارد الإيرادات المحلية غير النفطية من أجل تهيئة حيز مالي معزز لتقديم الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية ومنظومات البيانات، من بين أولويات أخرى. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية؛

(ز) ينبغي للمجتمع الدولي توفير الموارد اللازمة لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بغية إرساء الأسس وبناء القدرات من أجل تعافي البلد وبناء قدرته على الصمود في الأجلين المتوسط والطويل بهدف تقليل الاحتياجات الإنسانية من خلال تعزيز التنمية المستدامة.

ثالثا - منطقة الساحل

ألف - السياق

التنمية المستدامة

31 - سجلت منطقة الساحل⁽⁸⁾ تقدما بطيئا فيما تبذله من جهود لتحقيق التنمية المستدامة على الرغم من تسجيل بعض المؤشرات الإيجابية للنمو الاقتصادي. ووفقا لتوقعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقريرها لعام 2023 بشأن أهداف التنمية المستدامة، فإن الغالبية العظمى من بلدان منطقة الساحل لن تتمكن من تحقيق معظم أهدافها بحلول عام 2030، بسبب الأزمات المتتالية التي تؤثر على بعض المسارات الإيجابية التي تسنى بلوغها قبل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي، يمكن للتحديات غير المسبوقة التي صودفت في عام 2023 أن تؤدي إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية المحققة في منطقة الساحل بشأن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالناس (الأهداف من 1 إلى 4) والرخاء (الأهداف من 6 إلى 8) والسلام (الهدف 16).

32 - وتواجه منطقة الساحل تحديات كبيرة في سوق العمل، تُعزى أساسا إلى المشاكل الأمنية وعدم الاستقرار السياسي وتخلف النمو. وغالبا ما تؤدي هذه العوامل إلى ارتفاع معدلات البطالة ونقص العمالة،

(8) لأغراض هذا التقرير، تغطي منطقة الساحل بلدان الساحل العشرة المشمولة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (2013) وخطة الدعم المتعلقة بها (2018)، وهي: بوركينا فاسو وتشاد والسنغال وغامبيا وغينيا والكاميرون ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا.

ولا سيما في أوساط الشباب. ويسلط البنك الدولي الضوء على التقدم الكبير الذي أحرز في منطقة الساحل في مجال التعليم. فقد اتخذت الحكومات خطوات هامة في مجال السياسة العامة دعماً للالتزامات الرفيعة المستوى المقطوعة بشأن التعليم. وتضاعف معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، بينما زاد معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي بمقدار ثلاث مرات في المنطقة. ومع ذلك، لا يزال ما يقرب من 40 في المائة من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس رغم بلوغهم السن التي تؤهلهم لذلك. أما بالنسبة للأطفال الملحقين بالمدارس، فلا تزال جودة التعليم منخفضة، ويفتقر العديد من الصغار الذين يكملون المرحلة الابتدائية إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب⁽⁹⁾. وتتفق بلدان الساحل، في المتوسط، حوالي 2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على التعليم، وهي نسبة دون المستوى الأمثل المحدد في 4 إلى 6 في المائة حسبما تشير إليه بعض معايير الممارسات الجيدة⁽¹⁰⁾.

33 - ويفيد تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2023⁽¹¹⁾، بأن مؤشر أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، على المستوى القاري، قد بلغ 53 في المائة. وبإستثناء بوركينا فاسو والنيجر، حققت بلدان منطقة الساحل في غرب أفريقيا معدلات في مؤشر أهداف التنمية المستدامة تجاوزت المتوسط القاري. ومع ذلك، لا تزال بلدان الساحل مصنفة في المراتب الدنيا في دليل الأمم المتحدة للتنمية البشرية. وقد أبلغت 7 من أصل 10 بلدان في منطقة الساحل مؤخراً عن تدهور في أدائها العام بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة⁽¹²⁾.

34 - ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 3,8 في المائة في عام 2024. ويظل هذا التوقع مرهوناً بعوامل إقليمية وعالمية، بما في ذلك العواقب المترتبة على إعلان انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وربما من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ويتجاوز معدل النمو هذا المتوسط المسجل في السنوات الفارطة، ولكنه قد لا يكون كافياً للتخفيف بشكل كبير من حدة الفقر في المنطقة⁽¹³⁾. وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في النيجر ليصل إلى 2,3 في المائة في عام 2023، وهي نسبة أقل بكثير من التوقعات الأولية البالغة 6,9 في المائة. وفي عام 2023، تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الساحل بين 2,9 في المائة في نيجيريا و 5,9 في المائة في غينيا⁽¹⁴⁾.

(9) World Bank, *The Wealth of Today and Tomorrow: Sahel Education White Paper* (2021)

(10) Alliance Sahel, "Education is a key driver of stability, social cohesion and peace", 18 November 2022

(11) Jeffrey D. Sachs and others, *Implementing the SDG Stimulus: Sustainable Development Report 2023* (Paris, Sustainable Development Solutions Network; Dublin, Dublin University Press, 2023)

(12) المرجع نفسه.

(13) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "West Africa's economic prospects at pivotal moment as regional integration faces major challenge", UN DESA Voice, vol. 28, No. 3, March 2024

(14) البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي والتضخم والرصيد المالي والدين العام مستمدة من تقرير صندوق النقد الدولي المعنون *آفاق الاقتصاد الإقليمي: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - هل من ضوء في آخر النفق؟* (واشنطن العاصمة، 2023) [Regional Outlook Report: Sub-Saharan Africa - Light on the Horizon? (Washington, D.C., 2023)] وتقرير صندوق النقد الدولي المعنون *آفاق الاقتصاد العالمي: الطريق الوعر نحو التعافي* (واشنطن العاصمة، 2023) [World Economic Outlook Report: A Rocky Recovery (Washington, D.C., 2023)] فيما يتعلق بموريتانيا.

35 - ومن المحتمل أن تكون للآثار الاجتماعية - الاقتصادية المتوقعة للخروج المرتقب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تداعيات متعددة، لا سيما في مجالات التجارة بين البلدان غير الساحلية والبلدان المجاورة لها، وحرية حركة العمالة وحركة رؤوس الأموال، وكذلك في التمويل، من خلال تراجع اتجاهات المعونة الأجنبية وتعليق دعم الميزانية. ويمكن أن تؤدي الأزمات الإنسانية وحالة عدم الاستقرار إلى زيادة تقاوم هذه الآثار.

36 - ولوحظ أدنى معدل تضخم سنوي في منطقة الساحل في بوركينا فاسو (1,4 في المائة) وأعلى معدل تضخم سنوي في غامبيا (17 في المائة)، مقارنة بمتوسط معدل تضخم نسبته 20,9 في المائة في منطقة غرب أفريقيا، التي تضم 7 من أصل 10 بلدان مشمولة باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل⁽¹⁵⁾. وتجاوزت حالات العجز المالي في خمسة بلدان في منطقة الساحل عتبة 3,0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 (وهي بوركينا فاسو بنسبة 6,6 في المائة؛ ومالي بنسبة 4,8 في المائة؛ والنيجر بنسبة 4,9 في المائة؛ ونيجيريا بنسبة 5,4 في المائة؛ والسنغال بنسبة 5,0 في المائة، في حين سجلت تشاد رصيذا ماليا إيجابيا بنسبة 8,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يعزى أساسا إلى ارتفاع الإيرادات المتأتية من قطاع النفط. وشهدت بلدان الساحل الأربعة المتبقية عجزا ماليا تقل نسبته عن 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي: حيث بلغ في الكاميرون 0,8 في المائة، وفي غامبيا 2,7 في المائة، وفي غينيا 2,3 في المائة، وفي موريتانيا 2,9 في المائة.

37 - وما فتئت أزمة المناخ والظواهر الجوية القسوى تزيد من تقاوم مواطن الضعف وأوجه الهشاشة لدى المجتمعات، الأمر الذي دفع بعض البلدان إلى اتخاذ تدابير الاستجابة اللازمة. فقد أعلنت نيجيريا حالة الطوارئ بسبب انعدام الأمن الغذائي، واعتمدت السنغال ممارسات الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ لتحقيق الأمن الغذائي والأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا، وطورت بوركينا فاسو إدارة الموارد المائية في إطار استراتيجيتها الخاصة بالتكيف مع آثار تغير المناخ.

38 - وفي منطقة الساحل الوسطى، تعرضت النساء والفتيات للعنف الجنساني بمعدلات بعضها من أعلى المعدلات المسجلة على الصعيد العالمي. وفي إطار التصدي لذلك، وعلى الرغم من وجود العديد من التحديات، بما فيها النقص غير المسبوق في التمويل والشواغل المتعلقة بإمكانية الوصول، فقد وضعت منظمات المعونة ونفذت خططاً محكمة متعددة القطاعات للاستجابة الإنسانية بغية تلبية الاحتياجات العاجلة للفئات الأكثر ضعفاً.

الحالة السياسية والأمنية

39 - في عام 2023، اتسمت الحالة السياسية في بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر بتحولات سياسية مستمرة في خضم التحديات المتعلقة بالحوكمة والأمن. وأدت الحالة المتزايدة الخطورة في منطقة الساحل إلى عمليات نزوح واسعة ومستمرة للسكان الفارين من انعدام الأمن في منطقة الساحل الوسطى بحثاً عن ملجأ في البلدان المجاورة. وقد ظلت هذه البلدان تعاني من عدم الاستقرار السياسي الناجم عن التغييرات غير الدستورية للحكومات وما اقترن بها من تحديات متعلقة بضعف مؤسسات الحوكمة، وتقلص الحيز المدني، والآثار المترتبة عن ضعف العقود الاجتماعية.

(15) المرجع نفسه.

40 - وفي 17 أيلول/سبتمبر 2023، وقع وزراء خارجية بوركينا فاسو ومالي والنيجر، في باماكو، ميثاق لبيتاكو - غورما المنشئ لتحالف دول الساحل، وعززوا تعاونهم أكثر فأكثر في الأشهر اللاحقة. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، أعلنت سلطات بوركينا فاسو والنيجر بشكل مشترك انسحابها من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

41 - وفي 28 كانون الثاني/يناير 2024، أعلنت كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر انسحابها الفوري من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي 24 شباط/فبراير، عقدت الجماعة مؤتمر قمة استثنائياً لرؤساء الدول والحكومات لمناقشة الآثار المترتبة على هذا الإعلان، وأعلنت بعده عن الرفع الفوري لجزء كبير من الجزاءات المفروضة على مالي والنيجر. غير أنه تم الإبقاء على بعض الجزاءات الفردية والسياسية. ولم يصدر عن بلدان تحالف دول الساحل أي رد بعد على الإجراءات التي اتخذتها الجماعة.

42 - وفي عام 2023، أعرب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن بالغ قلقه بشأن "الأزمة الأمنية المستمرة والمتدهورة في منطقة الساحل، والناجمة عن تزايد عدد الهجمات الإرهابية وعدد الضحايا، ولا سيما المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، إلى جانب التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تقوض السلام والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة"⁽¹⁶⁾. وأدان المجلس أيضاً في بيانه الهجمات "التي تستهدف القوات الوطنية والدولية بصورة متعمدة، بما في ذلك قوات الأمن الحكومية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي"⁽¹⁷⁾.

43 - وفي مالي، وعلى إثر انسحاب البعثة، أفضى تجدد الأعمال العدائية بين القوات المسلحة المالية والإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية إلى استعادة السيطرة على كيدال من قبل القوات المسلحة المالية وشركائها الأمنيين الأجانب في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي 25 كانون الثاني/يناير 2024، أنهت السلطات الانتقالية في مالي اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015. وما فتئت الاضطرابات السياسية تتصاعد باطراد في مالي منذ أن أعلنت السلطات الانتقالية في أيلول/سبتمبر 2023 تأجيل الانتخابات الرئاسية إلى أجل غير مسمى، وبعد أن انقضت في 26 آذار/مارس 2024 مهلة السنتين المتفق عليها في عام 2022 مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإجراء الانتخابات الرئاسية. وفي 31 آذار/مارس، أصدرت مجموعة كبيرة من الأحزاب والتجمعات السياسية إلى جانب منظمات المجتمع المدني، بياناً مشتركاً طالبت فيه بتحديد مهلة زمنية لإجراء الانتخابات الرئاسية. وفي 10 نيسان/أبريل، صدر مرسوم رئاسي يقضي بتعليق جميع أنشطة الأحزاب السياسية وكل الأنشطة السياسية لمنظمات المجتمع المدني لأسباب تتعلق بالنظام العام.

44 - وفي أعقاب ما شهدته النيجر من تغيير غير دستوري للحكومة في 26 تموز/يوليه 2023، أعلن الرئيس الانتقالي، الجنرال عبد الرحمان تياتي، من جانب واحد في 19 آب/أغسطس اعترافه بتولي قيادة مرحلة انتقالية تصل مدتها إلى ثلاث سنوات. ورفضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هذا الاحتمال. ولم يلاحظ حتى الآن إحرار أي تقدم في عقد حوار وطني لتحديد أولويات المرحلة الانتقالية وإقرار برنامج الصمود من أجل حماية الوطن. وفي الوقت نفسه، يستمر الحيز السياسي في التقلص، في ظل غياب أية مؤشرات على إقامة حوار شامل للجميع بشأن مسار المرحلة الانتقالية.

(16) الاتحاد الأفريقي، الوثيقة (2023) PSC/PR/COMM.1162.

(17) المرجع نفسه.

45 - وفي بوركينا فاسو، أُرجئت الانتخابات التي كان من المفترض إجراؤها في تموز/يوليه، على النحو المتفق عليه مع الجماعة، إلى أجل غير مسمى حيث ذكرت السلطات الانتقالية أن أولويتها الحالية هي استعادة السلامة الإقليمية.

46 - وأجرت السنغال انتخابات رئاسية في 24 آذار/مارس 2024. وأعلن المجلس الدستوري فوز مرشح المعارضة باسيرو ديوماي دياخار فاي بنسبة 54,28 في المائة من الأصوات في الجولة الأولى. واتسمت الفترة السابقة للانتخابات بزيادة مطردة في حدة التوترات السياسية، التي تصاعدت في أعقاب اتخاذ الرئيس السابق، ماكي سال، في 3 شباط/فبراير قرار إلغاء المرسوم الذي يحدد موعد الانتخابات الرئاسية في 25 شباط/فبراير، واعتماد الجمعية الوطنية بعد ذلك تعديلاً دستورياً يؤجل العملية الانتخابية حتى 15 كانون الأول/ديسمبر. وفي وقت لاحق، ألغى المجلس الدستوري كلا القرارين، تمهيداً لاستكمال العملية الانتخابية قبل نهاية ولاية السيد سال في 2 نيسان/أبريل. وشهدت المنطقة أيضاً إجراء انتخابات عامة في نيجيريا وانتخابات بلدية وإقليمية وتشريعية في موريتانيا، وانتخابات محلية في غامبيا.

47 - وظلت الجريمة المنظمة عبر الوطنية توجع النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار في المنطقة بزيادة التوترات والعنف والتنافس على الأرباح غير المشروعة والسيطرة على الأراضي. واستغلت الجماعات المسلحة مواطني الضعف من حيث الحوكمة وسيادة القانون وغياب سلطة الدولة لارتكاب أنشطتها الإجرامية التي تراوحت بين تهريب البشر والاتجار بالمنتجات الطبية والأسلحة النارية والوقود والمخدرات والذهب. وعدم تجديد ولاية فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2374 (2017) يقلل من قدرة المجتمع الدولي على رصد تنفيذ نظام الجزاءات في مالي، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة والتحويلات المالية.

تغير المناخ وتأثيره

48 - في عام 2023، تضرر أكثر من 350 000 شخص في منطقة الساحل بشكل مباشر من الفيضانات، التي كان لها تأثير مدمر على المنازل والزراعة وصيد الأسماك والمدارس والمراكز الصحية، وأعاققت إيصال المعونة المنقذة للحياة. وشكّلت أزمة المياه شاغلاً رئيسياً تقاوم جراء تداعيات تغير المناخ والتدهور البيئي، حيث أدت الاضطرابات في الأنماط الهيدرولوجية إلى التصحر، بالإضافة إلى الفيضانات، وحرمت الكثيرين من إمكانية الحصول على خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة الصحية.

49 - وظل انعدام الأمن الغذائي يشكل تحدياً في عام 2023 في جميع أنحاء منطقة الساحل وسيظل مدعاة للقلق في عام 2024، وفقاً للبيانات المستمدة من الإطار المنسق. ويعزى ذلك إلى آثار تغير المناخ التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في صفوف النازحين قسراً والأشخاص عديمي الجنسية، مع تأجيج المزيد من النزاعات والتوترات الاجتماعية في صفوف المجتمعات المحلية بشأن الموارد الشحيحة. ومن المتوقع أن يعاني ما يقدر بنحو 41,4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في عام 2024 في البلدان العشرة المشمولة باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وهو ما يمثل نسبة 11 في المائة من مجموع سكان هذه البلدان. ومقارنة بعام 2023، هناك زيادة بنسبة 3 في المائة في العدد المطلق للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛ ومع ذلك، انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (مقارنة بمجموع عدد السكان) انخفاضاً طفيفاً (بنسبة 3 في المائة) بسبب النمو السكاني و/أو الهجرة.

الحالة الإنسانية

50 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان 35,2 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، كان حوالي 9,8 ملايين شخص يعانون من حالات النزوح القسري، داخل الحدود أو عبرها وعلى صعيد المنطقة، واضطر العديد منهم إلى الفرار عدة مرات والبقاء في حالة نزوح لسنوات عديدة. وارتفع عدد الأشخاص الذين يعتمدون على المعونة الأساسية المنقذة للحياة في بوركينا فاسو وتشاد والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا بأكثر من 3 ملايين شخص منذ بداية عام 2023. وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر، كان عدد السكان الذين تلقوا المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية قد بلغ 12,3 مليون شخص من الفئات الضعيفة، وهو ما يمثل 52 في المائة من مجموع 23,6 مليون شخص مستهدف. وتواجه المنطقة عجزاً خطيراً في تمويل المساعدات الإنسانية يبلغ 3 بلايين دولار، حيث لم يتم تحصيل سوى مبلغ 1,8 بليون دولار أمريكي (37 في المائة) من إجمالي المبلغ المطلوب في عام 2023 والبالغ 4,8 بلايين دولار.

51 - ويشكل العنف المستمر ضد المدنيين في المنطقة مسألة تبعث على القلق. وفي شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2023 وحدهما، أفادت التقارير بمقتل ما يناهز 700 مدني في بلدان منطقة الساحل الوسطى. وفي النيجر، في أعقاب التغيير غير الدستوري للحكومة في تموز/يوليه 2023، ازدادت الحوادث المتعلقة بالحماية، بما في ذلك حوادث الاختطاف والعنف الجنساني والعنف العائلي، بنسبة 52 في المائة في آب/أغسطس. وشهدت بوركينا فاسو إحدى أكثر أزمات النزوح دينامية في العالم، حيث بلغ عدد النازحين 2,1 مليون نازح بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وفقاً لأحدث المعلومات المستكملة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة⁽¹⁸⁾. وفي مالي، لم تتحقق المخاوف المتعلقة بتصاعد الأعمال العدائية بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومع ذلك لوحظت زيادة في درجة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد نتيجة للنزاع الدائر بين القوات المسلحة المالية والجماعات المتطرفة العنيفة، وهو ما تسبب في النزوح الداخلي لأكثر من 391 000 شخص.

52 - وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت تشاد البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في المنطقة، حيث بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء فيها أكثر من 1,1 مليون شخص، تليها الكاميرون بحوالي 488 000 شخص.

باء - دعم الأمم المتحدة لمنطقة الساحل

53 - في عام 2023، شاركت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، مشاركة نشطة في تنفيذ إجراءات ترمي إلى التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها المنطقة، بدءاً من تعزيز نظم الحوكمة والقدرة على الصمود، إلى دعم السلام والأمن عبر ركائز العمل الإنساني والسلام والتنمية. وعلى وجه الخصوص، عمل المكتب بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهو البعثة السياسية الخاصة المكلفة من قبل مجلس الأمن للقيام، في جملة أمور، بدعم الجهود المبذولة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام والحفاظ على السلام والوساطة في

(18) International Organization for Migration, "Burkina Faso crisis response plan 2024", Global Crisis Response Platform، متاح على الرابط التالي: <https://crisisresponse.iom.int/response/burkina-faso-crisis-response-plan-2024>

غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومع المنسقين المقيمين، وكيانات الأمم المتحدة، والمديرين الإقليميين الذين يتولون قيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمكاتب الإقليمية في جميع أنحاء منطقة الساحل، بما يكفل اتباع الأمم المتحدة لنهج منسق على الصعيدين الوطني والإقليمي.

مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل

54 - سعياً لضمان الاتساق في إجراءات الأمم المتحدة، شجع مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل بنشاط على تحقيق الاتساق بين الركائز مما أدى إلى: (أ) إنشاء منبر للحوار السياساتي غير الرسمي بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في منطقة الساحل؛ و (ب) تدريب 90 خبيراً واختصاصياً في منطقة الساحل على المستويين الإقليمي والوطني في مجال العمل المشترك بين الركائز. وأفضى التدريب إلى إنشاء شبكة للممارسين سيستمر توسيعها في عام 2024.

55 - وفي إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، شارك المكتب في قيادة بعثة مشتركة رفيعة المستوى متعددة البلدان إلى منطقة الساحل، تضمنت عقد اجتماعات مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل الشركاء المانحين، في بوركينا فاسو وغينيا ومالي وموريتانيا. وخلال هذه البعثة، دعا المنسق الخاص إلى مواصلة التعاون من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030، والاستراتيجية المتكاملة، وخطة عام 2063. وساهمت هذه البعثة في زيادة تسليط الضوء على الحالة الراهنة في منطقة الساحل، ومكنت من إجراء حوارات بالغة الأهمية مع السكان والسلطات الوطنية، وعززت الوعي بالاستراتيجية المتكاملة.

56 - وواصل المكتب تعميم الاستراتيجية المتكاملة وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل في العمليات والبرامج القطرية والإقليمية، وتحقيق ذلك من خلال الجهود المشتركة المبذولة مع مكتب التنسيق الإنمائي. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت الاستراتيجية المتكاملة وخطة الدعم قد أدمجتا في التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في تسعة من البلدان العشرة المشمولة بالاستراتيجية المتكاملة، باستثناء مالي.

57 - وبالإضافة إلى ذلك، واصل المكتب دعم إنتاج وتعميم المنتجات والبيانات المعرفية بشأن المسائل المستجدة التي تؤثر على منطقة الساحل. ومن بين الأمثلة على ذلك تقييم خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي اشتركت في إجرائه الاستراتيجية المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار بالأسلحة النارية، والاتجار بالوقود، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالمنتجات الطبية. وقام المكتب بتعميم الوثائق التحليلية والاستراتيجية المتعلقة بمنطقة الساحل والدعوة إلى استخدامها بصورة منهجية، بما في ذلك ورقة رؤية لمنطقة الساحل، والتحليل التنبؤي لمنطقة الساحل، وإجراء مسح لتدخلات الأمم المتحدة باستخدام الأسئلة الخمسة.

58 - وعلاوة على ذلك، أحرز المكتب تقدماً في مجالات التنمية ذات الأولوية للمنطقة، ولا سيما المياه. وبالإشتراك مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وحكومتها وإيطاليا وبوركينا فاسو، اضطلع المكتب بتيسير نشاط جانبي مشترك عن المياه على هامش الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ لتسريع وتيرة بناء القدرة على التكيف مع تغيير المناخ والتنمية في منطقة الساحل. وتمثلت النتائج الرئيسية التي تمخض عنها ذلك النشاط في تجديد التزام الشركاء

الرئيسيين بمواصلة تقديم الدعم للتدخلات المتعلقة بالمياه من خلال "تحالف منطقة الساحل الكبرى بشأن المياه"، وزيادة الوعي بالديناميات في منطقة الساحل والمبادرات الرئيسية المتعلقة بالموارد المائية.

59 - وباستخدام التمويل المقدم من خلال الاستراتيجية المتكاملة، واصل المكتب توسيع دائرة الشراكات المعقودة في إطار هذه الاستراتيجية ومنظومة تعبئة الموارد اللازمة. وعمل المكتب مع كيانات الأمم المتحدة على تقديم مقترحات التمويل من خلال نافذة الوقاية بالمرفق الانتقالي التابع لبنك التنمية الأفريقي. وقدمت تسعة بلدان من البلدان المشمولة بالاستراتيجية مقترحات مشاريع لنافذة الوقاية لعام 2023. ومن مجموع مشاريع الأمم المتحدة التي أوصي باختيارها من جانب لجنة الاستعراض التابعة للبنك، وعددها 17 مشروعاً، تم اختيار خمسة مشاريع، منها مشروع واحد في منطقة الساحل. وسيواصل المكتب دعم منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً في وضع مشاريع مشتركة مماثلة للجولة القادمة. وقد قام المكتب، بقيادة المنسق الخاص، بتيسير عدد من الجهود المبذولة للتوعية وجمع الأموال، بما يشمل إجراء زيارات مشتركة إلى البلدان المانحة.

الأمن

60 - نفذت منظومة الأمم المتحدة عدة مبادرات ترمي إلى تحقيق بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وتسويتها. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، بدأ تشغيل منتدى التنسيق الإقليمي للشباب والسلام والأمن التابع للأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من قبل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يضم ممثلي كيانات الأمم المتحدة والحكومات ومنظمات المجتمع المدني. ويهدف منتدى أصحاب المصلحة المتعددين هذا إلى النهوض بالتنسيق وتعزيز المساءلة وضمان تنسيق تدخلات كيانات الأمم المتحدة في مجالات الشباب والسلام والأمن. وفي ضوء ذلك، نظّم صندوق الأمم المتحدة للسكان، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بدعم من مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، تدريباً للمدرّبين في ياوندي، لوضع خطط عمل وطنية في مجالات الشباب والسلام والأمن لأحد عشر بلداً من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي تشاد وغامبيا والكاميرون ومالي، أخذ صندوق الأمم المتحدة للسكان بنهج شامل لمكافحة تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف.

61 - وفي عام 2023، استمرت الجهود المبذولة في إطار ركيزة السلام والأمن التابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بهدف ضمان فعالية النظم القضائية في منطقة الساحل، ولا سيما لتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية والعابرة للحدود من أجل الإدارة الفعالة للحدود والتصدي للاتجار غير المشروع والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الحوكمة

62 - من خلال المبادرات الموضحة أدناه، شهد عام 2023 تقديم الدعم، في إطار ركيزة الحوكمة، للجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي وتسوية النزاعات في منطقة الساحل باستخدام طائفة من الأدوات والمبادرات.

63 - وفي إطار تعزيز التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي تحقيقاً للاستقرار والتنمية، فقد قامت الأمم المتحدة، من خلال برنامج تحقيق الاستقرار في منطقتي بحيرة تشاد وليبيناكو - غورما الممتدتين عبر

الحدود، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقديم الدعم لأكثر من 1,6 مليون شخص، عاد منهم حتى الآن أكثر من 500 000 شخص إلى ديارهم. وترتكز برامج تحقيق الاستقرار في هاتين المنطقتين على الجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، مثل لجنة حوض بحيرة تشاد وسلطة ليبتاكو - غورما. ومن الناحية الاستراتيجية، فقد أسهمت الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، وفي وضع استراتيجية مماثلة لمنطقة ليبتاكو - غورما. وستظل هاتان المبادرتان الرئيسيتان بمثابة الركائز الأساسية للتدخلات في مجالات تحقيق الاستقرار والعمل الإنساني والتنمية وبناء السلام في المنطقتين.

64 - وتعاونت منظومة الأمم المتحدة من خلال المساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل عن كثب مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يشمل مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء والسلطات الانتقالية والشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين، لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة. وفيما يتعلق بالأزمة السياسية في النيجر، اضطلع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بعدة مهام في جميع أنحاء المنطقة وشارك في مؤتمر القمة العادي الرابع والسنتين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا، ومؤتمر القمة الاستثنائي بشأن الحالة في النيجر عقب انسحاب بوركينا فاسو ومالي والنيجر من الجماعة المذكورة.

65 - وقُدّم في إطار ركيزة الحوكمة دعم رئيسي في مجال التكامل الإقليمي والتكامل عبر الحدود من خلال تعزيز أنشطة التمكين الاجتماعي - الاقتصادي، بما في ذلك التجارة. فعلى سبيل المثال، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بلدان الساحل في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والبنك الإسلامي للتنمية، لتنفيذ 20 نشاطاً محددًا في خطة العمل الخاصة بكل منها لتنفيذ الاتفاق. ونتيجة لذلك، فقد جرى تدريب وتوعية أكثر من 1 000 ممثل للحكومات والقطاع الخاص، بما في ذلك رواد الأعمال من النساء والشباب، بشأن بروتوكولات الاتفاق المذكور وبنوده.

66 - وفيما يتعلق بتعزيز الحيز المدني، بُذلت جهود في بوركينا فاسو بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو ما أدى إلى إنشاء إطار تشاوري وطني بشأن الحيز المدني في أيار/مايو 2023، يتألف من الوزارات الرئيسية، إلى جانب الهيئة الوطنية لتنظيم وسائل الإعلام والشرطة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين والمدونين. وفي السنغال، نظمت المفوضية جلسة مشاورات مع النساء والشباب على التوالي، انصب فيهما التركيز على المشاركة السياسية ومسألة العنف ضد المرأة والشباب، بما في ذلك في الفترة السابقة للانتخابات.

67 - وفي ما يتعلق بتمكين المرأة والشباب، اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بأنشطة من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة الدولية للهجرة في السنغال وغينيا والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا، حيث نفذت مشروعاً بشأن تمكين الشباب في أفريقيا من خلال وسائل الإعلام. ويهدف المشروع إلى إذكاء الوعي بشأن مخاطر الهجرة التي يواجهها السكان، ولا سيما الشباب، في بلدان المنشأ الرئيسية. وبالمثل، نُفذ البرنامج المشترك لتمكين المراهقات والشابات، بقيادة كل من اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

إلى تعزيز إمكانية حصول المراهقات والشابات في مالي على تعليم جيد. كما نفذت اليونيسكو والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مشروعاً بشأن دعم العمل الحر لشباب الريف بوصفه وسيلة لتحقيق السلام والتماسك في مالي، يهدف إلى استحداث وظائف مستدامة ووضع إطار للحوار الشامل للجميع من أجل السلام والتماسك الاجتماعي، مع التركيز على المجتمعات الريفية.

القدرة على الصمود

68 - فيما يتعلق بتعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية ونظم الحماية الاجتماعية الفعالة، لا تزال برامج تعزيز القدرة على الصمود التي وضعها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) منذ عام 2018 تؤدي دوراً تحفيزياً لبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود حيث يستفيد منها أكثر من 3,5 ملايين شخص، بمن فيهم 2,7 مليون طفل في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. وتمتد المرحلة الثانية من البرنامج من عام 2023 إلى عام 2027. كما ساعدت الشراكات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية على النهوض ببرامج الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز البنية التحتية للصحة العامة (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تشاد ومالي والنيجر)؛ وتعزيز الحماية الاجتماعية التكيفية (اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي)؛ ودعم تمكين النساء والفتيات (صندوق الأمم المتحدة للسكان). ونفذت المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، بدعم تمويلي من صندوق بناء السلام، أنشطة تهدف إلى تعزيز الترحال الرعوي السلمي في منطقة لبيتاكو - غورما.

69 - واستثمرت منظومة الأمم المتحدة في المياه من أجل التنمية مع التركيز على المجتمعات المحلية. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة منظمة الأغذية والزراعة بشأن "مليون صهريج من أجل منطقة الساحل"، وبرامج اليونيسف لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع من أجل تأثير أكبر في مجالي الصحة والتغذية، ومبادرة تحسين الوصول إلى الموارد المائية في مالي، التي وضعتها اليونيسكو بالتعاون مع الحكومة؛ ومبادرة الوصول إلى المياه من أجل سبل العيش والري والماشية، التي وضعها برنامج الأغذية العالمي.

70 - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم في مجال الزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وذلك في السنغال ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا. ونتيجة لذلك، تمكن أكثر من 30 000 امرأة من اكتساب المهارات والوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ على امتداد مختلف سلاسل القيمة. وعزز البرنامج قدرة أكثر من 200 تعاونية نسائية ومنتشة نسائية صغيرة ومتوسطة وعمل مع السلطات المحلية لتعزيز حقوق المرأة المتعلقة بالأراضي. واستثمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في إنشاء أماكن مجتمعية آمنة للمراهقات والشابات في جميع أنحاء منطقة الساحل، ولاسيما في بوركينا فاسو وتشاد والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا.

71 - وفي مالي، وبعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تم تحويل الصندوق الاستثماري للبعثة إلى صندوق استثماري متعدد الشركاء لمواصلة تمويل أنشطة بناء القدرة على الصمود في البلد. ومع ذلك، شهد تمويل هذا الصندوق ركوداً في ظل تعليق العديد من الشركاء التقليديين مشاريعهم في البلد.

الأطر المنسقة في منطقة الساحل

72 - شهد عام 2023 زيادة في التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل. وعُقد الاجتماع الخامس عشر للجنة التوجيهية للاستراتيجية في داكار، في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، حيث أتاح فرصة للتفكير في الآثار المترتبة على الحالة الراهنة في منطقة الساحل على الصعيد الجغرافية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية والأمنية وفي مجالي حقوق الإنسان والمناخ ولتقييم تنفيذ هذه الاستراتيجية بوجه عام. وتمثلت بعض الاستنتاجات والتوصيات في ما يلي:

- (أ) الإقرار بأن التحولات التي تشهدها منطقة الساحل مرتبطة بالتوترات الجغرافية السياسية على الصعيد العالمي والمظالم الطويلة الأمد في مجالي الحوكمة والتنمية، وضرورة أن تواصل الأمم المتحدة دعم بلدان منطقة الساحل مسترشدة في ذلك بقيمها وبميثاق الأمم المتحدة، مع تأكيد حيادها وعدم انحيازها في السياق الجغرافي السياسي القائم، واعتماد استراتيجية تواصل توضح حدودها والقيمة المضافة التي تُسهم بها؛
- (ب) دراسة الحوكمة بطريقة كلية وليس من خلال نهج وتدخلات قائمة على العمليات؛
- (ج) التشديد على أهمية الحاجة المستمرة إلى تغيير الخطاب والتصور السائدين بشأن منطقة الساحل، من منطقة في أزمة إلى منطقة تمر بمرحلة انتقالية؛
- (د) التأكيد على تعزيز التكامل الإقليمي وحرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات في المنطقة؛
- (هـ) النهوض بجدول أعمال التنمية في منطقة الساحل فيما يتعلق بالمناخ، وتحويل المنظومات الغذائية، ومسائل السلام والأمن، والصلة بالتنمية المستدامة؛
- (و) وضع المرأة والشباب في صلب النشاط الفكري للأمم المتحدة وما تتخذه من إجراءات؛
- (ز) زيادة التمويل من خلال توسيع نطاق الشراكات، بما يشمل جهات فاعلة جديدة وتعزيز أطر التمويل الوطنية المتكاملة؛
- (ح) تعزيز تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة من خلال الدبلوماسية، وتوفير منتجات معرفية بشأن التحديات القائمة في مجالات السلام والأمن والحوكمة، وإنشاء فريق استشاري مخصص يتألف من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والشباب والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة.

جيم - التوصيات

73 - ترتبط التحولات التي تشهدها منطقة الساحل بالتوترات الجغرافية السياسية العالمية والتحديات التي طال أمدها في مجالي الحوكمة والتنمية، وبالتالي ينبغي أن تحرص الأمم المتحدة على تغيير الخطاب والتصور السائدين بشأن منطقة الساحل، من منطقة في أزمة إلى منطقة تمر بمرحلة انتقالية من أجل استغلال الفرص المتاحة وإقامة شراكات جديدة.

74 - وستقوم الأمم المتحدة بإعادة تقييم انخراطها في المنطقة، وهو ما يتطلب إنفاذ مبدأ الحياد في فهم الخيارات السيادية للدول الأعضاء، مع اتخاذ قرارات حاسمة تستند إلى مبادئها وقيمتها الأساسية، بما فيها احترام حقوق الإنسان ودعم الحكم الديمقراطي.

75 - وسيكتسي الدعم المستمر للاستثمارات المتعلقة بالتنمية المستدامة في منطقة الساحل أهمية حاسمة لتلبية احتياجات شعوبها وكفالة ازدهارها. ويشمل ذلك النهوض بالتحويلات العادلة في مجال الطاقة، وتحويل المنظومات الغذائية، وإعادة تشكيل قطاع التعليم. كما يشمل توظيف استثمارات تعالج أشكال عدم المساواة الاقتصادية والجنسانية، وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وعدم الاستقرار السياسي، والآثار المتزايدة لتغير المناخ.
